الأخيرة

8

العدد (2435) السنة التاسعة - الاثنين (26) آذار 2012

http://www.almadapaper.net

Email: info@almadapaper.net

General Political daily

www.facebook.com/AlmadaGroup

التذمر يسود أوساط البغداديين من إجراءات القمة العربية

مواطنــون: قمــة بغــداد ثمن باهــظ يدفعــه الفقراء

بغداد/ المدى

لليوم الثالث على التوالي لم يخرج العديد من أهالي بغداد من منازلهم ، فكل الذين يخرجون لقضاء عمل أو زيارة قريب أو صديق ، يعودون متذمرين ، فمعظم الطرق مسدودة فضلا عن كثرة السيطرات والزحامات الشديدة.

الناشط في مجال الحريات والقانوني رياض الزيدي قال في صفحته على الفيسبوك" في الخامس والعشرين من شباط من العام الماضي قطعوا الطرق علينا واعلنوا حضر التجوال ليمنعونا من الوصول الى ساحة التحرير؟ لكن الذين صمموا على الذهاب وصلوا الى هناك سيرا على الاقدام ومن مناطق مختلفة من العاصمة بغداد ".

موضحا "كم اتمنى اليوم أن تكون هناك تظاهرة سلمية نخرج فيها للتعبير عن سخطنا واستنكارنا للحكومة الفاشلة وللحكام العرب قتلة الشعوب العربية وسارقي ثرواتهم.. في أوربا المتحضرة وفي اجزاء العالم الاخرى وعند انعقاد المؤتمرات تخرج الشعوب لتعبر عن آرائها بكل حرية.. هل نستطيع أن نفعل ذلك اليوم"؟

الى ذلك قال الاعلامي عمار حسين "بغداد الحبيبة معزّلة.. عطلة اجبارية مفروضة شئنا ام ابينا.. والناس نفسيته تعبت.. والشوارع اغلبها مغلقة.. طرق مقطوعة.. والله الشعب مغلوب على أمره والقمة العربية تحولت الى نقمة "!

في الوقت نفسه ارتفعت أسعار الخضر والفواكه والمواد الغذائية والنقل بسبب الإجراءات الأمنية التي منعت سيارات الحمل من دخول بغداد، وشل حركة المرور.

ويعاني اهالي بغداد الازدحام الشديد حيث لايستطيعون مجارات غلاء الأسعار بدخولهم البسيطة، لا يجد معظم الناس سبيلا أفضل يعينهم على الفترة التي تسبق قمة بغداد.

وبدا التذمر على وجوه الناس بسبب فوضى هذه الاجراءات.

المواطن جواد أحمد (٣٤) عاما قال "منذ أيام ونحن نتجرع المر بسبب الانتشار الأمني الكثيف وغير المسبوق في العاصمة"، فالمريض لا يستطيع الوصول إلى المستشفى و مصالح خلق الله تعطلت، والأهم من ذلك هو ارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

ويضيف أحمد: أن معظم الناس فقراء ووضعهم المادي بسيط، ولا يمكنهم تحمل هذا الغلاء في كل شيء.

تسببت القبضة الأمنية المحكمة على بغداد بزيادة أعباء الحياة العامة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنقل، فهناك الكثير من التجار و الباعة اضطروا إلى إيقاف أنشطتهم التجارية، بينما تحولت الأسواق الواسعة إلى أماكن خاوية بعدما كانت تزخر بالحركة والأصوات لجذب الناس إلى الشراء.

قال البقال جمال فرحان (٣٢) عاما أسعار الخضر اشتعلت نارا فكيلو الطماطم أصبح بـ (٣٠٠٠) دينار والباذنجان بـ (٢٠٠٠) و الخيار بـ (٢٠٠٠) دينار، أي أن قيمتها تضاعفت.

ويضيف فرحان: ليس بيدنا حيلة فشاحنات البضائع والخضر محتجزة عند نقاط التفتيش ولا يسمح لها بالمرور، وهنا المصيبة حيث حصل شح في كميات الخضر والأغذية المعروضة مقابل طلب كثير.

نقاط التفتيش: ننفذ الأوامر

من جانبه قال الملازم كريم عبد الله: نحن ندرك معاناة الناس ونتعاطف معهم في أحيان كثيرة ضمن حدود الصلاحيات، لكن ما بيدنا حيلة فحجم المسؤولية كبير والتهديدات الإرهابية قائمة ولا يمكن مخالفة الأوامر خشية العقاب.

ويضيف عبد الله: "نحن وجه قباحة أمام الناس"، وكثيرا ما نتلقى الشتم وعدم الرضا و إن كان ذلك بشكل غير علني، لكننا نقرأ الامتعاض وعدم الرضا في عيون الناس.

أسعار النقل هي الأخرى تضاعفت ولم تعد ذاتها قبل فرض الإجراءات الأمنية لتأمين قمة بغداد، وبهذا الخصوص قال سمير جميل (٤١) عاما: إن سائقي سيارات الأجرة ضاعفوا أجورهم بحجة الازدحام وصعوبة الوصول وصرف المزيد من البنزين.

ويضيف جميل: صدق المثل القائل "ناس تاكل دجاج وناس تتلكه العجاج"، هناك ملوك ورؤساء سيأتون للاجتماع مع الحكومة العراقية، وسينعمون بما لذ وطاب من الطعام والخدمات، بينما الشعب فله الله إلى أن تنتهي القمة.

يوفر البعض جهد تعرضهم للمتاعب، بالبقاء بين جدران منازلهم في فرصة جيدة للراحة الإجبارية، حيث قال عباس خضير (٤٤) عاما: ماذا نفعل حيال ذلك..؟ إلا ن نبقى في المنازل ونقضي هذه الأيام إلى أن تنجلي، وعسى أن تأتي بخير للبلد بعد أن عانى الناس ما عانوه بسبب غلاء الأسعار وتقييد حركتهم.

ثمن عودة العراق لأحضان العرب باهظ

أضاف خضير مشيرا إلى أنها بمثابة اعتراف دولي رسمي بالوضع السياسي القائم في البلد، وفرصة ذهبية لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وكل ذلك يستحق المعاناة.

في حين بدا البعض معتادين على مثل هذه الظروف، غير الجديدة على العراقيين.

جاسم محمد (٣٣) عاما: "يوميا هزي تمر يا نخلة"، مسكين هذا الشعب وتلك النخلة التي لم تعد تقدر على إنتاج المزيد من التمر لأنها استنزفت، وعسى أن تأتي هذه القمة بخير إلى العراق.

وفي مثل هذه الظروف يقدم الكثير من التجار وأصحاب المحال على استغلالها لرفع الأسعار وتحقيق ربح كثير على حساب الفقراء.

وقال كامل جعفر (٦٥) عاما تاجر مواد غذائية (للوكالة الاخبارية للانباء): هناك تجار يتصيدون في الماء العكر، ولا يصدقون حصول أزمة ما، لرفع الأسعار "ونهب جيوب المساكين".

وأضاف جعفر: أن الحكومة تعلم بإمكانية حصول ارتفاع في الأسعار، وكان يجب وضع خطة جيدة لضمان ورود البضائع بشكل اعتيادي للأسواق، خاصة وأن معظمها بعيد عن مكان انعقاد القمة.

لكن المواطنين الآن أمام الأمر الواقع وعليهم التكيف في هذه الأيام التي ستنتهي حتما، علها تأتي بخير للبلد كما وعد السياسيون، وترجع العراق للحاضنة العربية

قطع الجسور

واتخذت السلطات الأمنية العراقية إجراءات مشددة وقطعت طرقا رئيسة عدة في أطراف من العاصمة بغداد والعديد من الجسور بين جانبي الكرخ.

وقال المواطن سعد الكيار (٣٦) عاما، من أهالي المنصور إنه استغرق أكثر من ثلاث ساعات لعبور إحدى السيطرات التي لا تزيد المسافة فيها على كيلومترين فقط".

وأضاف"الإجراءات الأمنية المشددة التي تنفذها قيادة عمليات بغداد وقوات أمنية مشتركة لا تتضمن غير قطع الشوارع بالصبات الخرسانية والأسلاك الشائكة وإجبار المواطن على المكوث في بيته".

ولفت " من الأصح ان تعلن الحكومة حظرا للتجوال بدلا من لعبة تقطيع الشوارع وإجبار الناس على المكوث في دورهم بسبب الزحامات التي تستغرق ساعات طويلة وهذا ما حصل فعلا، اذ امتنع الناس عن الخروج بسبب تلك الإجراءات، وصار من الصعب عليهم قضاء أعمالهم اليومية".

اما المدرس يزن الشاوي من إعدادية اليقين المتوسطة في منطقة الدورة فقال لـ(آكانيوز) ان منطقة الدورة أصبحت شبه مغلقة بسبب الإجراءات الأمنية المشددة، والتي شابهت مناطق أخرى من بغداد، مما دعا الكثيرين إلى لزوم بيوتهم بدلا من التعب المتواصل في طرقات مغلقة ومزدحمة وحرموا من الاستمتاع بالعطلة.

وأشار "ان العراقيين كانوا فرحين بعقد القمة لكن تلك الزحامات وتقطيع أوصال الطريق وانتظارهم لساعات طويلة في الشارع، حولتهم إلى ناقمين لكل أشكال القمة وصاروا يتبادلون التندرات عليها وإطلاق تسميات أخرى فيما بينهم او عبر وسائل الإعلام مثل عبارات (النقمة العربية) أو (الغمة العربية).

فيما قالت زينب احمد (٢١) عاما، طالبة جامعية، "كنا على أمل قضاء العطلة التي منحتها لنا الحكومة في أماكن سياحية وحدائق، مع قدوم أيام الربيع وأعياد نوروز، لكن خطة غلق معظم الطرقات والجسور في بغداد حالت دون ذلك".

وأضافت" أن الكثير من نقاط التفتيش كانت تتعمد تأخير المواطنين بعمليات تفتيش غير مجدية، وليس فيها غير أذى المواطن وإهدار وقته مع كثرة الخروقات الأمنية التي حصلت مؤخراً وشملت مدن عدة في العراق في وقت واحد.

وبدوره تمنى المواطن يوسف نامق من سكنة منطقة الشعب على أجهزة الدولة ان تمنح تسهيلات أكثر لمرور الحالات الطارئة من المرضى والنساء الحوامل اللواتي عانين كثيرا بسبب تلك الزحامات وصعوبة وصولهن الى المستشفيات والمراكز الصحية.

ويرى مناضل حسين(٥٥) عاما، سائق سيارة أجرة "إن سائقي التاكسيات هم أول المتضررين من هذه الإجراءات التي حرمت الكثيرين من الحصول على قوت يومهم إضافة الى صرف مبالغ إضافية للبنزين في الطرقات والزحامات ".

وكانت قيادة عمليات بغداد قد ذكرت انها اتخذت إجراءات احترازية مشددة استعدادا لعقد القمة العربية في بغداد أواخر الشهر الحالي، وان القوات الأمنية قد تقوم بإغلاق بعض مداخل العاصمة وفضائها الجوي لضمان أقصى درجات الأمن، مشيرة إلى إن عناصر مرتبطة بالتنظيمات الإرهابية وفلول النظام السابق تحاول خلق حالة من الفوضى والاضطراب في العراق".

وأكدت المصادر الأمنية أن الأجواء العراقية ستفتح فقط لاستقبال الطائرات التي تحمل رؤساء الوفود المشاركة في القمة، ولن يسمح لأي طائرة تجارية بالهبوط في مطار بغداد يوم ٢٩ من الشهر الجاري.

اقتصادي: كثرة العطل تعرقل عملية التنمية

من جهة أخرى أكد خبراء اقتصاديين بان عطلة القمة ستتسبب بخسائر اقتصادية كبيرة للبلاد قد تصل لملايين الدولارات، فضلا عن تأثيرها السلبي على المواطنين من اصحاب الحرف والمحال التجارية الذين يعتمدون في قوتهم على عملهم اليومي.

الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان أكد ان كثرة اعطاء العطل وتكرارها في اكثر من مناسبة من شأنه التأثير سلبا على القدرة الانتاجية للعامل او الموظف العراقي، فضلا عن انه امر معرقل لعملية التنمية في العراق.

ولفت انطوان في حديث لإذاعة العراق الحر الى انه كان بإمكان الحكومة العراقية ان تكون اكثر تنظيما وتجد لها طرقا اخرى لحفظ الامن في البلاد بدل تعطيل الدوام الرسمي والتسبب بخسائر كبيرة للاقتصاد العراقي.

بيد ان عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان عبد الحسين عبطان ورغم اقراره بالأضرار الاقتصادية المتأتية من جراء تعطيل الدوام الرسمي، الا انه اكد ان حساسية مسألة عقد القمة العربية في بغداد ربما يقلل من حجم تلك الأضرار لأهمية استضافتها في العراق.

من جهته يشير المحلل السياسي واثق الهاشمي الى ان تعطيل الدوام الرسمي وقطع الطرق والاختناقات المرورية التي رافقته لا يؤشر على نجاح القوات الامنية العراقية بل على العكس يثبت وجود ضعف واضح في توفير المعلومة الاستخبارية لدى تلك الاجهزة.

برلمانيــون يتخوفــون مــن التنصــت علــى هواتفهــم الشخصــية

بغداد/ المدى

انقسم أعضاء مجلس النواب إلى فريقين بين متخوف وغير متخوف من التنصت ومراقبة الهواتف الشخصية او البريد الالكتروني الشخصي، حيث اكد الفريق المتخوف من العملية من تكرار تجربة الرئيس السوري بشار الاسد باختراق بريده الالكتروني الشخصي، فيما ذهب الفريق الاخرى بالقول الى أن ارقامهم معروفة للمواطنين وناخبيهم بالاخص.

حيث قال النائب عن محافظة نينوى عبدالرحمن اللويزي يوجد عدد من اعضاء البرلمان قاموا بتغيير هواتفهم الشخصية وانا منهم ليس لعدم التواصل مع المواطنين وانما بعد منح مجلس النواب شريحة هاتف "سيم كارت" فاتورة لكل نائب.

وأضاف اللويزي في تصريح صحفي إن ارقام المسؤولين متاحة للجميع، ومن خلالها يمكن التواصل مع المواطنين، موضحاً: أن تغيير رقم المسؤول لفترة معينة يشعر خلالها بفترة من الراحة ولكن في الاخر يضطر الى ان يتواصل مع المواطن لتجديد الثقة له.

واشار النائب عن عراقيون الى عدم وجود اية خشية من وجود اجهزة تنصت على ارقامهم او عدمها، وذلك لعدم وجود شيء مخفي يخشى منه، مؤكداً أن العراق ساحة للصراعات والمخابرات كثيرة من الدول وشيء طبيعي ان تكون هواتف المسؤولين مراقبة بسبب وضع البلاد، وتابع: أما فيما يخص البريد الالكتروني الشخصي فأصبح من السهل اختراقه، في ظل الصراع السياسي والمخابراتي في العراق، وهنا سيكون واضحا للجميع من لديه ارتباطات خارجية، فيعمل على استخدام عدة طرق لعدم كشفه، مؤكداً انه سيواصل توزيع رقم هاتفه وبريده الالكتروني لكل العراقيين للتواصل معه دون خوف من الجهات الخارجية، كونه لايرتبط بأي جهة خارجية.

فيما كشف وزير الاتصالات محمد علاوي إن الأسبوعين المقبلين سيشهدان تطوير العمل ببوابات النفوذ الالكترونية لإنهاء التجسس على الهواتف، مؤكداً توفير بدالة ثالثة تربط مع شبكات الهاتف النقال.

وقال علاوي: ان هنالك بوابات نفوذ جديدة ستدخل إلى الخدمة وتسيطر من خلالها على الاتصالات الصادرة والواردة من والى البلاد، مشيراً أن مشروع بوابات النفوذ والذي تعمل عليه وزارة الاتصالات يتوقع أن يكون انجازا كبيرا في مجال الاتصالات لاسيما اتفاق الوزارة مع شركات الهاتف النقال على هذا الموضوع.

وأوضح علاوي: أن بوابات النفوذ بدأت تكون فاعلة وعاملة كما ونتوقع خلال فترة أسبوعين ان يصل "الترفل" إلى (٢٠٪) وبعدها يبدأ بتزايد ضمن جداول زمنية محددة، مبيناً أن هنالك محادثات عسيرة كانت مع شركات الهاتف النقال والتي تم التوصل فيها إلى اتفاقيات جيدة ونتائج جداً جيدة، مضيفاً أن كل المكالمات الدولية سوف تمر عبر هذه المنظومات.

و أتهم النائب عن العراقية حيدر الملا ايران بالتجسس على هواتف بعض النواب، من خلال تعاونها مع بعض العاملين بشركات الهاتف النقال، دون ان يحدد او يتهم الملا اي من شركات الهاتف النقال، داعيا الى التسريع بالعمل بالرخصة الرابعة الوطنية لتجنب مشاكل التجسس.

وقال الملا إن القانون العراقي يمنع التنصت على المكالمات الهاتفية كما يحمي الحرية الشخصية، متهما ايران بالتجسس على هواتف بعض النواب، مشدداً على ضرورة أن تتعهد الشركات العاملة في العراق بعدم تسهيل او التعاون مع اي دولة غير العراق، وتسهيل عملية الوصول الى اي شخص عراقي سواء نائبا او سياسيا او مواطنا عاديا.

واشار الى: أن اغلب دول الجوار تعمل على ان يكون لها دور في العراق، سواء سياسياً او امنيا اومخابراتيا، وتابع:الحرية في العراق مصانة وخط احمر يجب عدم التجاوز عليها.

وبين الملا: أن ايران قد تعمل على اختراق البريد الالكتروني الشخصي لاي من النواب او من الاشخاص الرافضين لتدخلها في العراق، لمتابعته ومراقبته سيما وان هذه الاساليب اصبحت مكشوفه للجميع، واخر من وقع بها الرئيس السوري بشار الاسد.

من جهته بين النائب عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني اسامة جميل عدم اهتمامه بوجود أجهزة تنصل على ارقامه التي يمتلكها، بقوله: الحديث في الهاتف النقال هوذاته الذي يصدر مني عبر وسائل الاعلام.

وقال جميل في تصريح صحفي: لم اقم بتغيير رقم هاتفي لانه هدية من قبل احد الاصدقاء قبل أن اصبح نائباً، والجميع يعرف رقم هاتفي سواء القديم او الحالي الذي يخص النواب، مشيراً الى انه في حال علم بوجود تنصت على هاتفه فانه سيقوم بمقاضاة الشركة.

وفي السياق ذاته، أوضح عضو كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري النائب عن التحالف الوطني جواد الحسناوي عدم استطاعته الجزم او النفي عن وجود أجهزة تنصت او مراقبة على رقم هاتفه، وقال: لا يهمنا هذا لان تعاملي واضح وشفاف مع الجميع وهذا معروف عن كتلتنا.

وقال الحسناوي في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء): إن رقم هاتفي ورقم مدير مكتبي معروف لدى الجميع ومنشور على شكل فلكسات ضوئية متنوعة الحجم في مركز مدينة كربلاء التي انا ممثل عنها في مجلس النواب، وكذلك الايميلات، مضيفا: اننا لا ننزعج من التواصل مع المواطنين سواء كان عبر الاتصال او الجولات الميدانية وعقد الندوات لان هم من منحونا الثقة.

ولم يستبعد الحسناوي وجود بعض دول الجوار التي تعمل على مراقبة هواتف النواب، سيما وان العديد منهم تحدثوا لعدة مرات حول هذا الموضوع.

ويشار الى ان وزارة الاتصالات قد حذرت في وقت سابق، من التحدث بأمور مهمة عبر هواتفهم النقالة لأنها مراقَبة، لان أكثر من (٩٠٪) من مكالمات الأشخاص والمسؤولين في الدولة العراقية مراقبة من قبل أكثر من جهة دولية" لم تحددها، وأن مسألة المراقبة أصبحت سهلة، ولا تحتاج إلى أجهزة معقدة أو غالية الثمن.

فيما قال القيادي في القائمة العراقية ظافر العاني بالفعل بعض دول الجوار تعمل على مراقبة والتنصت على هواتف النواب والمسؤولين وحتى الصحفيين.

وأضاف لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): نحن في القائمة العراقية نشكو من هذه القضية، وسبق وأن حذرنا من قيام دول كإيران، بالتنصت ومراقبة اعضاء العراقية كونهم يمثلون المشروع الوطني، وايران لاترغب بذلك.

واشار العاني الى:وجود معلومات دقيقة بتكليف ايران نحو(٤٠)موظفا بمراقبة هواتف (٢٥) نائبا وسياسيا، فضلا عن مراقبة تحركاتهم والبريد الالكتروني الشخصي لهم.

الى ذلك اوضح النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية ره وز خوشناو أنّ التنصت أصبح حالة ملازمة لجميع مكالمات المواطنين، وبخاصة المسؤولين في الحكومة وقادة الكتل السياسية من قبل جهات معنية بالحصول على معلومات فورية.

وقال مادام العراق يعتمد على منظومة قابلة للخرق (منظومة الاتصالات التي تسمى الستايلات)، واعتماد شركات النقال على بوابات عدة للنفوذ، لاسيما في دول الجوار كايران، فإنّ فرصة التجسس على المكالمات ستبقى متاحة بشكل كبير، وخاصة "المكالمات الخارجية" الآتية الى العراق، أو الخارجة منه عبر هذه البوابات.

وأضاف:أن الحقيقة هي أننا عرفنا بهذا الأمر قبل فترة وجيزة، فتم توجيه وزارة الاتصالات، للتعاون مع هيئة الاتصالات في إنجاز بوابة النفوذ العراقية الدولية.

فيما قال عضو كتلة المواطن النائب عن/ التحالف الوطني/ حسون الفتلاوي عدم وجود شيء يخيفهم من مراقبة ارقام هواتفهم، لان ما يدور من حديث في الهاتف لا يخالف القانون او الاخلاق او المصلحة العامة.

وحذر الفتلاوي: اي دولة من القيام بالتنصت على هواتف العراقيين،كونه يعد تجاوزا وخرقا للحريات الشخصية، وهذا ما لا نسمح به،وتابع: لدي جهاز سابق ولم أقم بتغييره على الرغم من حصولي على رقم اخر من قبل مجلس النواب، مؤكداً عدم استطاعته تغيير او استبدال رقم هاتفه وحتى غلقه بسبب التواصل مع اصدقائه وناخبيه.

هذا و مازال التحذير الرسمي مستمراً لكبار المسؤولين الحكوميين، وجميع العاملين في المؤسسات الحساسة من تواصل التجسس على هواتفهم النقالة.